

نحو إصلاح النظام الضريبي في لبنان



عقد المركز الاستشاري للدراسات والتوثيق حلقة نقاش عن السياسة الضريبية يوم الثلاثاء ٢٣-٣-٢٠١٠، عرض خلالها الباحث الاقتصادي د. نجيب عيسى دراسة كان أعضاها للمركز تحت عنوان: "نحو إصلاح النظام الضريبي في لبنان". وعقب عليها وناقشها عدد من الخبراء، بحضور نخبة من الاقتصاديين والمصرفيين، ومشاركة وزير المال الأسبق الياس سابا والنائب ياسين جابر.

تحدث رئيس المركز الاستشاري للدراسات والتوثيق **الأستاذ عبد الحليم فضل الله**، موضحاً أن إصلاح النظام الضريبي في لبنان يشكل ركناً أساسياً في عملية الإصلاح، الأمر الذي يضعنا أمام مطلب جدي. ولفت فضل الله إلى أن الإصلاحات عموماً في لبنان تصطدم غالباً بالطائفية، إلا أن إصلاح السياسة الضريبية تعتبر نسبياً بمنأى عن المشكلة الطائفية.

واعتبر فضل الله أن أطرافاً ثلاث لهم مصلحة في إجراء عملية إصلاح شاملة للسياسة الضريبية، وهم : الباحثون عن الفاعلية الاقتصادية للبنان، الباحثون عن العدالة الاجتماعية، والباحثون عن خفض العجز وزيادة الإيرادات المالية.

بدوره قدم **د. نجيب عيسى** لدراسته بخلفية تاريخية للسياسة الضريبية في لبنان، معتبراً أن النظام الضريبي بعد الحرب الأهلية، أي في العام ١٩٩٣ ولغاية العام ٢٠٠٠، لم يلعب دوره في دفع عملية النهوض وإعارة الأعمار، لا مالياً ولا اقتصادياً ولا اجتماعياً بل اقتصرت الإصلاحات الضريبية على في قانون الدخل وبقي النظام عموماً على ما كان عليه قبل العام ١٩٧٤.

أما في الفترة الحالية الممتدة من العام ٢٠٠٠، فإن هدف السياسة الضريبية فقط خدمة السياسة المالية الرامية إلى تخفيض العجز في الموازنة، مع عدم فاعلية اقتصادية ولا اجتماعية.

وأكد د. عيسى على ضرورة أن يتم الإصلاح الضريبي بشكل تدريجي يحسن وضعية المالية العامة وينعش الاقتصاد ويوفر التقديمات الاجتماعية، ويأخذ في الاعتبار الوضع الاجتماعي والمعيشي للمواطنين . ولفت إلى ضرورة الحفاظ على القدرة التنافسية للقطاعات الإنتاجية.

وانتقد تصنيف الضرائب المباشرة وغير المباشرة، واعتماد هذا التصنيف كمرتكز للعدالة الضريبية والمساواة الاجتماعية.

د. العياش

أما **د. غسان العياش**، فطرح في تعقيبه إشكالية أساسية تتمثل في السؤال التالي : هل يمكن زيادة الضغط الضريبي في لبنان؟ واعتبر أن هذا الأمر بحاجة إلى دراسة، فنسبة الاقتطاع الضريبي زادت من ١١ % العام ٢٠٠٠ إلى ١٨ % العام ٢٠٠٩. كما أن الإيرادات غير الضريبية زادت هي الأخرى، فـ ٦٥ % تقريباً من عائدات الخلوي هي عملياً ضرائب، وإذا زدنا عليها اقتطاعات الضمان فإن مجموع الاقتطاع الضريبي سيزيد إلى أكثر من ٢٢ % من الناتج المحلي. وأكد أنه من الصعب أن نطرح الزيادة الضريبية ما لم نطور مفهوم الضريبة والغاية منها . وخلص العياش إلى أن زيادة الاقتطاع الضريبي قد تكون ممكنة لكن بشرط أن تكون ضمن سياسة عادلة .

د. وزنة

وكان تعقيب للخبير الاقتصادي **د. غازي وزنة**، الذي شدد على ضرورة أن تأخذ الإصلاحات الضريبية طريقها بشكل تدريجي ومتوازن، وفرض ضريبة إضافية على الشركات مثلاً هو أمر غير منطقي ... واقترح تفعيل الضريبة الموحدة على الدخل، وهي ضريبة تبنتها مختلف الحكومات التي تعاقبت منذ العام ١٩٩٣، وهي تدر على الخزينة ما يقدر بـ ٣٢٥ مليون دولار سنوياً. كما طرح فرض ضريبة نسبتها ٠.٥ نقطة مئوية على سندات الخزينة بالليرة والدولار المحمولة من المصارف، ما يحقق ١٥٠ مليون دولار. ومن الإصلاحات المقترحة أيضاً فرض ضريبة على الأرباح العقارية .

د. صالح

واعتبر الخبير المحاسبي والضريبي **د. أمين صالح** أنه يجب نسف النظام الضريبي في لبنان بشكل كامل، لأنه يفتقر إلى سياسات فعلية ولا يؤدي دوره الحقيقي، بل هو أداة لجم الإيرادات للخزينة فقط. ولفت إلى أن ٨٠ % من إيرادات الخزينة تأتي من الضريبة على الاستهلاك وهي ضريبة غير عادلة، والحديث عن أن الغني ينفق أكثر من الفقير، وبالتالي هي

تنال من الغني أكثر مما تنال من الفقير غير دقيق . وأشار إلى أن في لبنان ٥٥ ضريبة ورسم غالبيتها دون مردود، كما تشكل إرباكاً كبيراً للإدارات المالية ولأصحاب الأعمال.